

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
مجلس النواب
(المادة 100 من الدستور)

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

سؤال المحور الثاني

السياسة المائية في ظل التقلبات المناخية

الاثنين 8 ربيع الأول 1439 (27 نونبر 2017)

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على
تفضلهم بطرح هذا الموضوع الهام والحيوي بالنسبة لبلادنا، بالنظر إلى
التحديات التي يطرحها تدبير ندرة المياه في وضمان الأمن المائي في ظل
التقلبات المناخية التي يشهدها العالم.

وقد جعلت الحكومة السياسة المائية في صميم اهتماماتها بمقتضى
البرنامج الحكومي الذي تضمن في هذا الإطار جملة من التدابير الرامية
إلى تنمية العرض المائي، ولا سيما من خلال:

- اعتماد مخطط وطني للماء وتفعيل برامجه؛
- تدبير الطلب على الماء بالرفع من مردودية شبكات توزيع الماء
الصالح للشرب ومواصلة تحويل نظم السقي التقليدي إلى نظم
الموضعي ل 51 ألف هكتار سنويا؛
- مواصلة إنجاز السدود الكبرى، بإنجاز 25 سدا مبرمجا بمعدل 5
سدود في السنة في الفترة الممتدة بين 2017 و2021، وإنجاز عشرة
سدود صغرى سنويا للمساهمة في تلبية الحاجات إلى الماء الشروب،
بالعالم القروي والري وتغذية الفرشات المائية؛
- تعزيز اللجوء إلى تحلية مياه البحر؛
- معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها؛
- مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع تحويل المياه من أحواض
الشمال إلى الوسط، مع السعي إلى إيجاد آليات ومصادر التمويل،
وتنويع مصادر التزويد بالماء وتشجيع مصادر المياه غير التقليدية.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين؛

كما لا يخفى عليكم، تعتبر بلادنا، بحكم موقعها الجغرافي، من بين الدول التي تتسم بمحدودية مواردها المائية وهشاشتها حيال التغيرات المناخية، إذ يتميز المغرب بمناخ جاف إلى شبه جاف مع تباين توزيع التساقطات المطرية في المكان، حيث تتمركز في الأحواض الشمالية وحوض سبو، والتي لا تمثل سوى 7% من المساحة الإجمالية للمغرب، بالإضافة إلى عدم انتظامها في الزمان حيث تتعاقب فترات ممطرة وفترات جفاف طويلة.

وحسب آخر الدراسات والمعطيات المتوفرة، يقدر حجم الموارد المائية الطبيعية ببلادنا بحوالي 22 مليار م³، أي ما يعادل 650 م³ للفرد في السنة. ويرتقب أن ينخفض هذا المعدل إلى ما دون 560 م³ للفرد في السنة في أفق سنة 2030 بفعل التزايد السكاني وارتفاع الطلب على الماء. ومن الممكن أن نتفاجم هذه الوضعية في المستقبل بفعل انخفاض الواردات من المياه نتيجة تغير المناخ.

و في ظل هذا الوضع، انخرطت بلادنا منذ ستينيات القرن الماضي في مسلسل تعبئة الموارد المائية، مع ارتفاع وتيرة الاستثمار في البنيات التحتية المائية، ابتداء من سنة 2000، بالاعتماد أساسا على إنجاز منشآت مائية كبرى لتعبئة المياه السطحية، حيث تتوفر بلادنا حاليا على 140 سدا كبيرا بسعة إجمالية تفوق 17.6 مليار م³، بالإضافة إلى آلاف الآبار والأثقاب لاستخراج المياه الجوفية، الشيء الذي مكن من تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وتلبية الحاجيات المائية الصناعية والسياحية وكذا تطوير الفلاحة السقوية على نطاق واسع في ظل ظروف صعبة تتسم بعدم انتظام التساقطات وتوالي فترات الجفاف.

ومن أجل مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، وكذا البرامج والسياسات القطاعية، ومواجهة الخصائص في الماء، فقد تم إعداد مخطط وطني للماء (أولا)، وبرنامج وطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة (ثانيا)، كما تم إعداد برنامج استعجالي لمواجهة الخصائص (ثالثا).

أولاً- مشروع المخطط الوطني للماء:

تم إعداد مشروع المخطط الوطني للماء الذي يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل فيما يتعلق بتعبئة واستعمال موارد المياه في أفق سنة 2030، وذلك بتشاور تام مع مختلف الفاعلين في قطاع الماء، على أن ينصب العمل لاحقاً على إعداد مخطط استباقي شامل في أفق 2050.

1-المرتكزات الأساسية للمخطط الوطني للماء:

يرتكز هذا المخطط على ثلاث محاور أساسية:

أ-التحكم في الطلب على الماء وتثمينه،

وذلك من خلال إعداد برامج عمل تتعلق بتدبير بالاقتصاد في الماء، سواء الصالح للشرب من خلال رفع المعدل الوطني لمردود شبكات توزيع الماء الصالح للشرب إلى 80% كمعدل وطني في أفق 2025 والمحافظة على نفس المعدل حتى 2030، أو الماء الموجه للسقي عبر تحويل ما يعادل 50000 هكتار سنوياً من السقي الإنجابي إلى السقي الموضوعي بهدف الوصول إلى 50% من المساحة المسقية الإجمالية في أفق 2020 و70% في أفق 2030، وكذا تشجيع الفلاحين على تبني مزروعات ذات مردودية عالية، يضاف إلى ذلك تحسين مردودية قنوات جر ونقل مياه الري وكذا توعية وتأطير الفلاحين من أجل استعمال التكنولوجيات المقتصدة للماء.

ب-تدبير وتنمية العرض المائي

عبر تنويع مصادر التزويد من خلال اللجوء، بالإضافة إلى تعبئة المياه السطحية بواسطة السدود الكبرى، إلى مصادر غير تقليدية، كتحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها،

ج-المحافظة على الموارد المائية السطحية والجوفية والمجال الطبيعي والتأقلم مع التغيرات المناخية

عبر وضع وتفعيل مخططات عمل تهم تشجيع الحكامة الجيدة فيما يتصل باستعمال المياه الجوفية، وحماية البحيرات الطبيعية والمحافظة على

الواحات والمناطق الرطبة، وتسريع تفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل، بالإضافة إلى تنفيذ البرنامج الوطني للحماية من الفيضانات، ووضع برامج هيكلية لتدبير الموارد المائية خلال وقت الخصاص.

2-التدابير المتخذة في إطار تفعيل المخطط الوطني للماء:

تفعيلاً لبرامج العمل المقترحة في إطار المخطط الوطني للماء، وبفضل تضافر جهود مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية، تم على الخصوص:

أ-مواصلة تعبئة المياه السطحية عن طريق إنجاز السدود الكبرى،

إذ يوجد حالياً 14 سدا قيد الإنجاز بسعة حوالي 3.5 مليار متر مكعب و35 أخرى مبرمجة. وستمكن هذه المنشآت التي هي في طور الانجاز والمبرمجة، من الرفع من السعة التخزينية للسدود من 17.6 مليار م3 حالياً إلى 25 مليار م3 في أفق 2030؛

ب-تعزيز اللجوء إلى تحلية مياه البحر

لتقوية تزويد الأقطاب الحضرية الساحلية الكبرى بالماء. و توجد مجموعة من المشاريع قيد الدراسة لتأمين تزويد العديد من الأقطاب الحضرية بالماء، كالدار البيضاء الكبرى والحسيمة والناضور-الدريوش والجديدة-أسفي، بالإضافة إلى ماسة والداخلة.

ج-دعم الجهود المبذولة من أجل تشجيع إعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها،

عبر برنامج للتطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة في إطار تكاملي بين مختلف القطاعات المعنية وتوجد مجموعة من المشاريع قيد الإنجاز، حيث تم إبرام مجموعة من الشراكات لتشجيع إعادة استعمال المياه العادمة، من خلال مشاريع مهمة، نذكر منها سقي ملاعب الغولف بمدن الرباط وبوزنيقة، والمساحات الخضراء بالشريط الساحلي للمضيق الفنيديق، مارتيل، وتطوان، و زاكورة، وطنجة، ومراكش...

د-الاقتصاد وتثمين مياه السقي عبر تحويل نظم السقي من الانجذابي إلى الموضوعي،

حيث بلغت المساحة المجهزة بنظام السقي الموضوعي 540000 هكتار أي ما يعادل حوالي 30% من المساحة المسقية الإجمالية بالمغرب؛

ه-تحسين مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب

حيث تم بلوغ نسبة 75 % كمعدل وطني.

و- النهوض بالإطار القانوني لقطاع الماء ببلادنا

وتطوير الحكامة في هذا القطاع تم إصدار قانون الماء الجديد رقم 36-15، والذي أرسى أسس التدبير المندمج والمستدام للموارد المائية. وتتجلى أبرز أهداف هذا القانون في:

* دعم التدبير والتخطيط المندمج والتشاركي واللامركزي للموارد المائية، خاصة عبر تبسيط المساطر وإحداث مجالس الأحواض المائية التي يعهد إليها، في إطار التشاركية وتعزيز القوة الاقتراحية ترابيا، مناقشة وتدارس إشكاليات وقضايا الماء على مستوى الحوض المائي، تماشيا مع التوجه نحو الجهوية الموسعة،

* تقوية الإطار المؤسسي وآليات حماية موارد المياه والمحافظة عليها فضلا عن تحسين شروط الحماية من الظواهر القسوى المرتبطة بالتغيرات المناخية؛
* وضع إطار قانوني لتشجيع استعمال المياه غير التقليدية كتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة.

وفي إطار تفعيل مضامين البرنامج الحكومي بهدف اعتماد سياسة استباقية لتخطيط وتدبير الماء على المدى المتوسط والبعيد، فقد شرعت كتابة الدولة المكلفة بالماء في مسلسل تحيين ومراجعة المخطط الوطني للماء والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية، مما سيمكن بلادنا من التوفر على تخطيط استباقي مائي على الصعيد الوطني، لضمان الأمن المائي الوطني في أفق 2050.

ثانيا: البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة

يعتبر البرنامج الوطني للتطهير السائل من أهم البرامج المهيكلة للسياسة المائية وإحدى أولويات الحكومة لإيجاد الحلول الناجعة للاختلالات

التي تطال هذا المجال. ومن المنتظر أن يكون لهذا البرنامج وقع إيجابي على إطار عيش الساكنة بالوسطين الحضري والقروي، كما سيتمكن من رفع نسبة المياه المعالجة وأيضا نسبة إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في بعض المجالات كسقي المساحات الخضراء، وكذا بعض الأنشطة الفلاحية حين توفر الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بذلك.

فأمام تزايد كميات المياه العادمة الملقاة في الوسط الطبيعي (750 مليون متر مكعب)، وما ترتب عن ذلك من معضلات بيئية وفي مقدمتها تلوث المياه الصالحة للشرب والمياه الجوفية وكذا تدهور جودة مياه الساحل، بادرت الحكومة إلى إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة بالمجال الحضري، بشراكة بين وزارة الداخلية وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، والذي يهيم 330 مدينة ومركزا حضريا بتكلفة إجمالية تبلغ 50 مليار درهم.

1- أهداف البرنامج

يهدف هذا البرنامج بالأساس إلى:

- الرفع من نسبة الربط بشبكة التطهير السائل إلى 80% في سنة 2020 للوصول إلى نسبة 100% بحلول سنة 2030.
- التقليل من نسبة التلوث الناجم عن المياه العادمة المنزلية ب 60% في أفق سنة 2020 لتحقيق نسبة 100% سنة 2030.
- الرفع من نسبة المعالجة الثلاثية للمياه العادمة وإعادة استعمالها إلى 50% سنة 2020 وإلى 100% بحلول سنة 2030.

2- التدابير المنجزة في إطار البرنامج

بفضل الجهود المبذولة من طرف جميع الشركاء والمتدخلين، مكن هذا البرنامج الطموح من:

- الرفع من نسبة الربط بشبكة التطهير السائل إلى 75% عوض 70% سنة 2005.
- الرفع من حجم مياه الصرف الصحي المعالجة إلى 329,9 مليون متر مكعب في السنة، أي بنسبة حوالي 44% (عوض 8% سنة 2005) من الحجم الإجمالي الذي يقدر ب 750 مليون متر مكعب سنويا.
- إنشاء 118 محطة معالجة (مقابل 21 محطة سنة 2005).

76 محطة معالجة توجد في طور الإنجاز، مما سيمكن من بلوغ نسبة 58% من المياه العادمة المعالجة.

وعلى غرار البرنامج الوطني للتطهير السائل بالمجال الحضري، تم إعداد البرنامج الوطني للتطهير السائل بالعالم القروي لتجاوز مختلف الإشكاليات والنقائص التي يعرفها الوسط القروي في هذا المجال.

ويروم هذا البرنامج تقليص نسبة التلوث الناتج عن المقذوفات السائلة المنزلية بنسبة 50% في أفق سنة 2040 وهو ما يستلزم تعبئة غلاف مالي يقدر ب 43 مليار درهم لإنجاز مشاريع هذا البرنامج.

3-آفاق البرنامج

أما بخصوص آفاق الرفع من وتيرة معالجة المياه العادمة، فإن الجهود منصبة على إعداد مشروع تمديد البرنامج الوطني للتطهير السائل بالوسط الحضري ليشمل كذلك الوسط القروي، والذي سيمكن من إدماج ثلاثة برامج وطنية وهي البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة بالوسط الحضري، والبرنامج الوطني للتطهير السائل بالعالم القروي، والبرنامج الوطني لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة.

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، سيتم كمرحلة أولى (2018-2025) إدماج المراكز القروية الكبرى والصاعدة، وفي المرحلة الثانية (2026-2030) سيتم الشروع في إنجاز مشاريع التطهير السائل بالمراكز المتوسطة والصغرى، وكمرحلة أخيرة (2031-2040) سيتم العمل على تعميم التطهير السائل بالدواوير والمسكن المتفرقة.

ثالثا- التدابير الاستعجالية لمواجهة مشكل الخصاص في الماء:

بالموازاة مع مشروع المخطط الوطني للماء، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال اجتماع المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 2 أكتوبر 2017، والتي دعا فيها جلالته إلى دراسة مشكل الخصاص في الماء الصالح للشرب ومياه الري في المناطق القروية والجبلية، قصد إيجاد الحلول الملائمة خلال الأشهر المقبلة، فقد عقدت اللجنة الوزارية للماء اجتماعا بتاريخ 18 أكتوبر المنصرم تحت إشراف رئيس الحكومة، تقرر على إثره إحداث لجنة تقنية قامت، في

إطار تشاركي بين جميع المؤسسات والإدارات المعنية، بإعداد برنامج أولويات التزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، من خلال اقتراح:

1-برنامج استعجالي

يقدم- بعد جرد شامل للمناطق التي تعاني من الخصاص المائي - حولا لمواجهة هذا الخصاص، يهدف بالأساس إلى تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب، لا سيما وأن هذه المناطق تعتمد في الغالب على مصادر مائية تتسم بالهشاشة بالإضافة إلى تأمين السقي للأشجار المثمرة، وذلك عبر:

- * تكثيف عمليات التنقيب عن المياه الجوفية؛
- * الاقتصاد في الماء وحسن تدبير الرصيد المائي المتوفر؛
- * التزويد بالماء الصالح للشرب وسقي الأشجار المثمرة بواسطة الشاحنات الصهرجية؛
- * الرفع من القدرة الإنتاجية للماء الصالح للشرب ببعض المراكز القروية وشبه الحضرية؛
- * إنشاء نقاط لتوزيع الماء من أجل إرواء الماشية؛
- * ترميم وصيانة قنوات السقي بالدوائر السقوية الصغرى و المتوسطة.

2-برنامج لتسريع الاستثمارات في قطاع الماء،

عبر تقديم حلول مبتكرة وهيكلية بهدف تعزيز إمدادات مياه الشرب والسقي خاصة بالنسبة للأحواض الأكثر تضررا من العجز المائي في الفترة الممتدة ما بين 2018 و2025، يتلخص أساسا فيما يلي:

- * تنمية العرض عبر تشييد سدود جديدة، أو الرفع من القدرة التخزينية للبعض منها، وإنشاء محطات لتحلية مياه البحر وتشجيع إعادة استعمال المياه العادمة وتقوية إنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب؛
- * التحكم في الطلب على الماء وتثمينه وذلك من خلال الرفع من مردودية شبكات إنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب واقتصاد وتثمين الماء في السقي،

* مواصلة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، من خلال مواصلة تنفيذ البرامج التي توجد في طور الانجاز، بالإضافة إلى وضع برنامج إضافي يهتم الدواوير التي لم تشملها البرامج السابقة، سواء من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، أو من خلال مشاريع مندرجة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بتمويل من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، أو كذلك عبر بلورة شراكات أخرى يتدخل فيها فاعلون عموميون آخرون بالنسبة للمناطق غير المشمولة بالبرنامجين المذكورين.

وستمكن هذه الإجراءات المسطرة القائمة على تنويع مصادر التزويد وعدم الارتهان الحصري على التساقطات المطرية، من مواكبة الطلب المتزايد على الموارد المائية وضمان الأمن المائي للبلاد والحد من تأثير التقلبات المناخية.

وبالله التوفيق،
والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.